Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (1): 285-300
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.1.15

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The Impact of Corporate Governance on the Value Relevance of Accounting Information: An applied Study in A sample of Companies Listed on the Iraqi Stock Exchange

Researcher: Thamer Hussein Qader
College of Administration and Economics
Tikrit University
thameralqaragholi85@gmail.com

Assistant Prof. Dr. Muthana R. Jassi
College of Administration and Economics
Tikrit University
Muthana.R.52@tu.edu.iq

Abstract:

The research aims to test the impact of corporate governance mechanisms on the appropriateness of the value of accounting information in the Iraqi business environment. To achieve this goal, the research dealt with quantitative methods for analyzing the data obtained. Finance for a sample of companies listed on the Iraq Stock Exchange, and the study sample amounted to 14 companies in various sectors for the period (2015-2017). The appropriateness of the value of the accounting information (the dependent variable) was measured using the price model (Ohlson, 1995), and the independent variable (corporate governance) was measured through its mechanisms represented by (the board of directors, administrative ownership, external audit), and the research found that all The study sample companies enjoy the appropriateness of the value of accounting information at a high rate, and the research also found an impact of corporate governance mechanisms in the appropriateness of the value of accounting information, as the results showed that the board of directors had a significant impact on the appropriateness of the value of accounting information, as for administrative ownership and external auditing, the results showed no They have an impact on the appropriateness of the value of accounting information, so the researchers recommend the necessity of obligating the Iraqi companies registered in the Companies Law with a guide to corporate governance when electing members of the boards of directors to ensure their effectiveness and independence, as well as improving the quality of the external audit as it helps in disseminating quality information that reflects the reality of the company's performance. The researchers recommend the need to increase administrative ownership in companies to motivate managers to publish honest and transparent information and urge executives in companies that do not Iraq to improve the informational content of the financial statements in terms of measurement, disclosure and timing, which leads to improving the appropriateness of the value of accounting information.

Keywords: Corporate governance, appropriateness of the value of accounting information.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (1): 285-300
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.1.15

تأثير آليات حوكمة الشركات في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية
دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الباحث: ثامر حسين قادر
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ.م.د. مثنى روكان جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

يهدف البحث الى اختبار تأثير اليات حوكمة الشركات في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في بيئة الاعمال العراقية، ولتحقيق هذا الهدف تناول البحث الاساليب الكمية لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها، وقد اعتمد الباحثان في جمع البيانات لإجراء الدراسة العملية على القوائم المالية السنوية المنشورة في موقع هيئة الاوراق المالية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبلغت عينة الدراسة 14 شركة في مختلف القطاعات للمدة (٢٠١٥-٢٠١٧).

وقد تم قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية (المتغير التابع) باستخدام أنموذج السعر (Ohlson, 1995)، اما المتغير المستقل (حوكمة الشركات) فتم قياسها من خلال الياتها المتمثلة بـ (مجلس الادارة، الملكية الادارية، التدقيق الخارجي)، وتوصل البحث إلى ان جميع الشركات عينة الدراسة تتمتع بملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وبنسبة عالية، وكذلك توصل البحث الى وجود تأثير لآليات حوكمة الشركات في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، اذ بينت النتائج ان لمجلس الادارة تأثير معنوي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، اما فيما يخص الملكية الادارية والتدقيق الخارجي بينت النتائج عدم وجود تأثير لهما على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، لذا يوصي الباحثان بإلزام الشركات العراقية المقيدة ضمن قانون الشركات بدليل حوكمة الشركات عند انتخاب اعضاء مجالس الادارة لضمان فاعليتها واستقلاليتها، وكذلك تحسين جودة التدقيق الخارجي كونه يساعد في نشر معلومات ذات جودة تعكس حقيقة الاداء للشركة، كما يوصي الباحثان بضرورة زيادة الملكية الادارية في الشركات لتحفيز المديرين على نشر معلومات نزيهة وشفافة وحث المديرين التنفيذيين في الشركات العراقية على تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من حيث القياس والإفصاح والتوقيت بما يؤدي إلى تحسين ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

المقدمة

نظراً للازمات المالية المتعاقبة والانهيارات التي تعرضت لها عدد من الشركات العالمية الكبرى ولأسباب متعددة منها الغش والتضليل والأخطاء المحاسبية غير المتعمدة، فضلاً عن تدني أخلاقيات المهنة واخلاقيات ادارات الشركات وثبوت تواطؤ مكاتب التدقيق العالمية مع تلك الشركات، شددت العديد من الهيئات المهنية والجهات الرقابية بضرورة تفعيل حوكمة الشركات للحد من تلك الانتهاكات وضبط اداء ادارات الشركات، كما تعد حوكمة الشركات احد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتباراتهم عند القيام باتخاذ أي قرارات تتعلق بالتعامل المالي مع الشركات، وان من المبادئ الاساسية التي اتخذتها حوكمة الشركات هي شفافية الافصاح عن المعلومات المحاسبية التي تعد الوسيلة الرئيسة والاداة الفعالة لإيصال نتائج الاعمال للمستخدمين وذلك لدعم قراراتهم المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل. وكذلك تضمن الوضوح التام والموضوعية في اتخاذ القرارات باعتبار إن العديد من الجهات تعتمد بشكل كبير في قراراتها

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (1): 285-300
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.1.15

على ما تنشره الشركات من معلومات. وتتوافق الخصائص النوعية للشفافية بالصفات التي تجعل المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية (بملاءمة القيمة) التي تعبر عن قدرة الأرقام المحاسبية على شرح وتفسير أسعار الأسهم والعوائد التي تحققها في سوق الأوراق المالية، إذ تعد ربحية السهم على سبيل المثال ذات ملاءمة قيمة إذا كانت ترتبط بدرجة كبيرة مع سعر أو عائد السهم أو تؤثر فيهما. لذا يسعى البحث إلى التحقق ما إذا كانت المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تتسم بملاءمة القيمة في الشركات عينة البحث، وفي ضوء ذلك تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور وكآلاتي:

المحور الاول: منهجية البحث

اولاً. مشكلة البحث: تواجه اغلب الاسواق المالية مشكلة قصور في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، وذلك بسبب انخفاض مبدأ الشفافية في المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية، مما ينعكس ذلك سلباً على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، هذه المشكلة دفعت الاسواق المالية الى البحث عن السبل الكفيلة التي تمكنها من ايجاد الحلول اللازمة، اذ تعد حوكمة الشركات في مقدمة الحلول لما لها من دور كبير في تحقيق الجودة والتميز في اتخاذ القرار المالي، فضلاً عن مساهمتها في رفع مستوى الشفافية في المعلومات المفصح عنها من جانب، والحصول على معلومات ملائمة وذات قيمة بالوقت المناسب من جانب اخر، وفي ضوء ذلك فان غالبية الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعاني من ذات المشكلة، ولحل هذه المشكلة يتطلب ذلك اثارة التساؤل الاتي: هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لآليات حوكمة الشركات في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية؟

ثانياً. هدف البحث: في ضوء مشكلة البحث وأهميته فأن الهدف الرئيس له هو بيان مدى تأثير اليات حوكمة الشركات في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وذلك باستقصاء عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وكذلك تشخيص المشكلات والمعوقات التي تحول دون تطبيق اليات الحوكمة، والعمل على معالجة هذه المشكلات والمعوقات التي تواجه الشركات عينة البحث.

ثالثاً. مخطط البحث وفرضياته:

١. **مخطط البحث:** يتناول مخطط البحث متغيراته المتمثلة بحوكمة الشركات، وملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، حيث تعد حوكمة الشركات متغير مستقل وتتمثل بالأليات الاتية (مجلس الادارة، الملكية الادارية، التدقيق الخارجي)، اما ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية فتكون المتغير التابع (المستجيب) وتتمثل بالمؤشرات الاتية (ربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم)، والشكل الاتي يوضح العلاقة بين تلك المتغيرات.

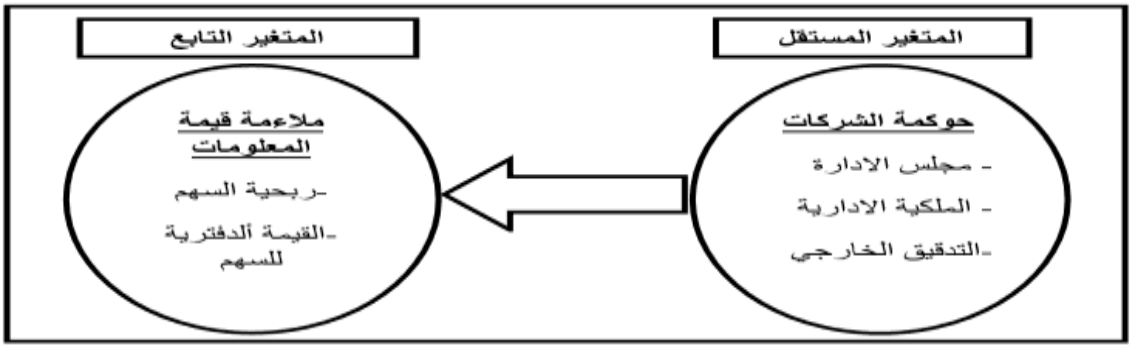

الشكل (١): العلاقة بين متغيرات البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (1): 285-300
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.1.15

٢. **فرضية البحث:** يستند البحث على الفرضية الرئيسة الاتية: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لأليات حوكمة الشركات في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

رابعاً. حدود البحث:

١. **الحدود المكانية:** يشمل نطاق البحث الحدود المكانية المتمثلة بعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولقطاعات مختلفة.

٢. **الحدود الزمنية:** تمثل الحدود الزمنية القوائم المالية الخاصة بالشركات عينة البحث للمدة من (2015-2017)، تم اختيار هذه المدة وذلك لأنها مستقرة اقتصادياً، اي انها تمثل فترة حققت فيها الشركات عينة البحث أفضل النتائج.

خامساً. منهج البحث واساليب جمع البيانات والمعلومات.

١. **منهج البحث:** أعتمد البحث على منهجين اساسيين من مناهج البحث العلمي هما المنهج الاستقرائي والمنهج المعياري وهما يتلاءم مع طبيعة البحث الحالي أكثر من المناهج الاخرى.

٢. **اساليب جمع البيانات والمعلومات:** تمثلت اساليب جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز البحث الحالي بالاعتماد على اسلوبين هما:

أ. **الجانب النظري:** اعتمد الباحثان في تغطية الجانب النظري بالاعتماد على ما هو متوفر من رسائل وأطاريح جامعية فضلاً عن البحوث وأوراق العمل المنشورة في الدوريات والمؤتمرات العلمية سواء كانت بالغة العربية او الانكليزية ذات صلة بموضوع البحث، بالإضافة الى الاعتماد على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

ب. **الجانب الميداني:** اعتمد الباحثان في تغطية الجانب الميداني للبحث على القوائم المالية وتقارير مجلس الادارة وتقارير مراقبي الحسابات، وكذلك البيانات والمعلومات المفصح عنها والمنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة الاوراق المالية من قبل الشركات عينة البحث في سوق العراق للأوراق المالية، وتحليلها بواسطة مؤشرات القياس التي تم الحصول عليها بالاعتماد على دراسة (Krismiaji & Surifah, 2020).

سادساً. مجتمع وعينة الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وكما هو مبين في الجدول الاتي:

الجدول (١): مجتمع وعينة الدراسة

ت	اسم الشركة	ت	اسم الشركة
١	مصرف بغداد	٨	مصرف كوردستان الدولي الإسلامي
٢	المصرف التجاري العراقي	٩	شركة الخليج للتأمين
٣	مصرف المتحد للاستثمار	١٠	شركة دار السلام للتأمين
٤	مصرف سومر التجاري	١١	شركة بغداد العراق للنقل العام
٥	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	١٢	شركة المعمورة للاستثمارات العقارية
٦	مصرف المِنصور للاستثمار	١٣	شركة الخياطة الحديثة
٧	مصرف أشور الدولي للاستثمار	١٤	الشركة العراقية للسجاد والمفروشات

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (1): 285-300
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.1.15

المحور الثاني: الإطار النظري للبحث

اولاً. مفهوم حوكمة الشركات: لقد تعددت الآراء في أدبيات حوكمة الشركات حول وضع تعريف موحد لهذا المصطلح، نتيجةٌ لارتباطه وتداخله بمجموعة من المجالات الاقتصادية والمالية والتنظيمية والقانونية واختلاف الباحثين والكتاب واختصاصاتهم واهتماماتهم فتعددت بذلك تعريفات هذا المفهوم، حيث لا يوجد تعريف معين متفق عليه، سواء من المنظمات والهيئات الدولية أم من الكتاب والباحثين، فكل تعريف يدل على وجهة النظر التي يتبناها مقدم التعريف، ولكن هناك البعض من التعريفات التي تستند عليها أدبيات حوكمة الشركات وتحتويها معظم الكتابات منها:

١. **تقرير كادبوري (The Cadbury Report)** الذي عرف حوكمة الشركات "بأنها نظام متكامل للرقابة يشمل النواحي المالية وغير المالية، ويتم بمقتضاه إدارة الشركة والسيطرة عليها" (Adrian Cadbury, 1992: 14).

٢. **اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** عرفت حوكمة الشركات في عام 2015 "بأنها "ليست غاية في حد ذاتها، بل إنها وسيلة لخلق ثقة السوق ونزاهة العمل، وهذا بدوره ضروري للشركات التي تحتاج للوصول إلى رأس المال السهمي للاستثمار طويل الأجل" (Aluchna & Idowu, 2017: 1).

٣. **في حين عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC)** الحوكمة بشكل أوسع" بأنها الهياكل والعمليات التي يتم من خلالها التوجيه والتحكم بالشركات، وتساعد الحوكمة السليمة على العمل بكفاءة أكبر لتحسين الوصول إلى رأس المال وتخفيض المخاطر، وحماية المستثمرين من الممارسات السلبية للإدارة عبر تفعيل أدوات المساءلة والشفافية التي تساهم في التنمية وتسهيل اجراءات الاستثمار، وزيادة نمو الاقتصاد وزيادة فرص العمل في الأسواق وتحقيق الاستدامة" (IFC, 2017: 2).

ثانياً. مبادئ حوكمة الشركات: تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من الأسس والارشادات التي تم إصدارها من قبل الهيأة والمنظمات الدولية والتي تعد الاساس الذي يتم الاعتماد عليه، ومن هذه الاسس والمبادئ ما يلي:

١. **ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات:** أكد هذا المبدأ على دور إطار حوكمة الشركات في تعزيز شفافية وعدالة الأسواق، والتخصيص الفعال للموارد، والتركيز على جودة واتساق العناصر المختلفة من اللوائح التي تؤثر على ممارسات حوكمة الشركات وتقسيم المسؤوليات بين السلطات (OECD, 2018: 1-8).

٢. **المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، ويجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، وكذلك ينبغي أن تتوفر المعلومات اللازمة للجميع (جبر وعبيد، ٢٠١٩: ١٤٦).

٣. **حقوق المساهمين:** يضمن إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين بكافة فئاتهم وعالج هذا المبدأ عوائق التصويت عبر الحدود باستخدام التصويت الإلكتروني لضمان عدالة المشاركة في الاجتماعات، وركز المبدأ على الآلات المستخدمة في تلبية احتياجات المساهمين بغض النظر عن هيكل ملكيتهم، وأن اي قرار يتخذ من قبل مجلس الإدارة للمحافظة على هيكل رأس المال، أصبح رهنا بموافقة كافة المساهمين المرتبطين بالشركة (OECD, 2018: 1-8).

٤. **دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات:** بخصوص دور أصحاب المصالح يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح حسب القانون، وكذلك أن يعمل

على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركات في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس سليمة (بله، ٢٠١٣: ٦٦).

ثالثاً. اليات حوكمة الشركات: هي مجموعة من السلطات والمسؤوليات التي تحكم القرارات الإدارية، وتحدد الطرق والأساليب الواجب استخدامها لتنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية، وتحقيق التوازن في تلبية احتياجاتهم وتعزيز قيمتهم، وكذلك تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق حملة الأسهم والآخرين مِن أصحاب المصالح، وسيتم في هذه الفقرة تناول الاليات الاكثر اهمية ومنها: (Sharma, 2017: 133).

١. **الية مجلس الادارة:** يعد مجلس الادارة المحور الذي ترتكز عليه حوكمة الشركات، وهو من أكثر الأليات الداخلية أهمية لأنه يمثل إطار الحوكمة، وذلك لأنه السلطة العليا في إدارة الشركة الذي ترجع إليه الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات لتحقيق مصلحة أصحاب الأسهم والأطراف ذات العلاقة الذين مِنحوا السلطة العليا في إدارة الشركة هذا التفويض (انشاصي، ٢٠١٥: ٣٣)، ويتم تعريف مجلس الإدارة بأنه: آلية يحصل بوساطتها ربط مساهمي الشركة بالإدارة التنفيذية المكلفة بأداء مهام تلك الشركة لمواءمة المصالح فيما بينهم، وحماية كل من له مصلحة بالشركة، ولتحقيق ذلك يجب أن يتمتع مجلس الإدارة بنسبة معقولة من الاستقلال، وهذا يتفاوت بحسب بيئة كل دولة، إذ تزداد في بريطانيا نسبة المدراء التنفيذيين في مجلس الإدارة، على عكس الولايات المتحدة التي تكون نسبة المدراء الخارجيين الذين يتمتعون بالاستقلال أعلى، وهذا يعكس طبيعة كل دولة في كيفية تصميم حوكمة شركاتها، ويؤيد الكثير من الباحثين تكوين مجلس الإدارة من أغلبية مستقلة، ليكون آلية رصد فاعلة (عبدالله، ٢٠١٩: ٦٣). كما يشير حجم مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد المديرين في مجلس إدارة أي شركة، ويعد إنشاء الحجم المثالي للشركات أمراً مهمًا للغاية، نظرًا لأن عدد وجودة المديرين في الشركة يحدد ويؤثر في أداء مجلس الإدارة وبالتالي أداء الشركة (الجز راوي وخضير، ٢٠١٤: ٢٦٦). وتقترح نظرية الوكالة (Agency theory)، أن مجلس الإدارة ذو العدد الكبير هو أكثر كفاءة في مراقبة السلوك الإداري وتقييمه مِن مجالس الإدارة ذات عدد الأعضاء القليل، لأن العدد الكبير مِن الأعضاء في مجلس الإدارة يكون أقل عرضة للتأثر بالرئيس التنفيذي، بالإضافة الى ذلك، قد تشمل المجالس الكبيرة مديرين لديهم مجموعة متنوعة مِن المعرفة والخبرة المالية والتجارية التي يمكنها مِن إدارة الموارد بفاعلية، كذلك يؤثر أعضاء مجلس الإدارة على جودة خدمات التدقيق المنجزة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولاسيما عند تعيين المدقق الخارجي وذلك فيما يتعلق بالرقابة المباشرة (Sarhan et al., 2019: 90).

٢. **الية الملكية الإدارية:** يقصد بالملكية الإدارية، امتلاك المدراء وأعضاء مجلس الإدارة لجزء من أسهم الشركة التي يعملون فيها، ويرى كل من (Jensen & Mackling) أن لهذه الآلية تأثير كبير في تخفيض مشكلة الوكالة (الزحيم، ٢٠١٥: ١٦٣). وبما أن السبب الرئيسي لمشكلة الوكالة هو انفصال الملكية عن الادارة، وان الادارة سوف تعمل على تعظيم مصالحها على حساب مصالح حملة الأسهم، لذلك يمكن للملكية الادارية أن تؤثر في تكاليف الوكالة بطريقتين هما:

أ. تأثير تقارب المصالح: أن وجود أدارة تتمتع بملكية مرتفعة في أسهم شركة ما سوف يؤدي الى تقارب للمصالح مع حملة الأسهم الخارجيين، وبالمقابل فإذا كان للإدارة ملكية منخفضة سوف ينعكس ذلك على أدائها فلا تعمل بما يحقق مصالح حملة الأسهم وبذلك يؤدي تأثير اختلاف المصالح الى خلق تكاليف وكالة أكبر.

ب.تأثير تحكم الادارة: من الواضح ان نفوذ الادارة يزداد مع زيادة نصيبها في الملكية وبذلك يكون لديها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها (سلمان وجبار، ٢٠١٧: ٧-٨).

٣. **الية التدقيق الخارجي:** يعد التدقيق الخارجي ركناً أساسياً ومؤثراً في حوكمة الشركات، وللمدقق الخارجي دور مهم في تحسين محتوى التقارير المالية، من خلال مناقشة تلك التقارير مع لجنة التدقيق الداخلي في مقبولية ونوعية تلك التقارير، وكذلك للمدقق الخارجي دور كبير في تعزيز مسؤوليات الحوكمة لتحقيق المساءلة والنزاهة، وأصبح دور الرقابة الخارجية جوهرياً وفعال في مجال حوكمة الشركات نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة في التقارير المالية لأصحاب المصالح من خلال ابداء رأي فني محايد ومستقل حول تلك التقارير (علي، واخرون، ٢٠٢٠: ٨٣).

رابعاً. مفهوم ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية. تعد دراسة (Amer et al., 1993) هي الدراسة الأولى التي استخدمت مصطلح (Value relevance) ملاءمة القيمة، اذ تعني ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية تحديد وزن وقدرة وأهمية المعلومات المحاسبية في اطار القرار المتخذ أو القرار المطلوب اتخاذه، وتقدر هذه القيمة من خلال مدى مقدرة المعلومات المحاسبية في التأثير بالقرارات الاقتصادية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية، ويظهر تأثيرها من خلال التغيرات في أسعار الأوراق المالية، أو عوائدها وردود الفعل للمتعاملين في السوق بشأن نشر المعلومات المحاسبية (شنشول، ٢٠١٩: ٢٩). وعرف (Schipper & Francis, 1999) ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية "على أنها قدرة الأرقام المحاسبية على استخلاص المعلومات التي تكمن وراء أسعار الأسهم، ومن ثم يتم توضيح ملاءمة القيمة من خلال قوة ومعنوية الارتباط بين المعلومات المالية وأسعار أو عوائد الاسهم" (Alali & Foote, 2012: 90). في حين عرفها (Kargin, 2013: 72) "على أنها قدرة المعلومات المقدمة في الكشوفات المالية على التقاط وتلخيص قيمة الشركة، ويمكن قياس مدى ملاءمة القيمة من خلال العلاقات الإحصائية بين المعلومات، التي تعرضها الكشوفات المالية والقيمة السوقية أو العائد للسهم، ويعكس هذا التعريف وجهتي النظر لنموذج السعر ونموذج العائد في قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية. وتكمن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في قدرة البيانات المالية على تلخيص قيمة الشركة أو عكس المعلومات التي تؤثر على مقاييس سوق الأوراق المالية وعائدات الأسهم ودوران الأسهم، أو بعبارة أخرى قياس ملائمة العلاقة بين القيمة السوقية والأرقام المحاسبية للشركة" (Fiador, 2013: 9).

خامساً. مناظير تفسير ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية: يمكن النظر الى ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية من عدة وجهات نظر كما طرحها (Franceis & Schipper) لتفسر ماهي ملاءمة القيمة وكيفية قياسها: (زيني، ٢٠٢٠: ٦٣-٦٤)، (شنشول، ٢٠١٩: ٣٣).

المنظور الاول: التحليل الأساسي، ينظر إلى ملاءمة القيمة، عندما تؤدي المعلومات المحاسبية إلى حدوث تغييرات في اتجاهات أسعار الأسهم، وفي نفس اتجاه أسعار السوق.

المنظور الثاني: المنظور التنبؤي، فانه يفسر ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، بالقدرة على تقييم القيم المستقبلية للشركة، والتنبؤ بعوائد السنوات المقبلة.

المنظور الثالث: التفسير المعلوماتي، يفترض أن تكون الأرقام المحاسبية ذات محتوى معلوماتي فهي تُعدِّل من معتقدات المستثمرين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، مما يتسبب في تغير لأسعار الأسهم ويستخدم وفقاً لهذا المنظور نماذج احصائية لفحص كيفية تفاعل سوق الأوراق المالية مع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الجديدة.

المنظور الرابع: تفسير القياس، ينظر هذا التفسير إلى ملاءمة القيمة كعلاقة احصائية بين المعلومات المحاسبية واسعار السوق أو عوائد الاسهم، ويعني التفسير المعلوماتي للمنظور الثالث بأن المستثمرين يستخدمون بالفعل المعلومات المحاسبية في تحديد الأسعار، لذلك يتم قياس مدى ملاءمة القيمة بقدرة معلومات الكشوفات المالية على تغيير المزيج الكلي للمعلومات في السوق، وهذا التفسير يعني أن يتم قياس ملاءمة القيمة بالاعتماد على الأخبار (مثل توزيعات الأرباح)، مما يعني أن ملاءمة قيمة المعلومات تغير أسعار الأسهم لأنها تجعل المستثمرين يراجعون توقعاتهم.

سادساً. أهمية ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية: تعددت وجهات نظر الباحثين في الاهتمام بملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وذلك بسبب تعدد المداخل التي ينظرون من خلالها لأهمية هذا المفهوم والمزايا التي يمكن أن تحققها، لذا يمكن تلخيص البعض منها بما يأتي: (السفان، ٢٠١٦: ٢٥)، (شنشول، ٢٠١٩: ٣٣).

١. أن أهمية ملاءمة القيمة والتحليل والتقييم للمعلومات يمثلاً جزءاً من كفاءة السوق هذا جانب، ومن جانب اخر ترتبط زيادة ملاءمة القيمة بانخفاض تكلفة حقوق ألملكية.
٢. أن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية تبين الكيفية التي تعكس بها الأرقام المحاسبية الناتجة من عملية القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية التي تستخدم من قبل المستثمرين في تقدير قيمة الشركات.
٣. يتمثل الهدف من قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في التطبيق العملي للإطار المفاهيمي للتحقق من ملائمة الأرقام المحاسبية ومستوى تمثيلها للأحداث والمعاملات المالية.
٤. وجود أدلة داعمة تؤكد أهمية ملاءمة القيمة للأرباح والقيمة الدفترية عند تعرض الشركات للازمات المالية، وأن كلاً من ملاءمة القيمة الإجمالية والأرباح ومعاملات القيمة الدفترية سوف تنخفض مع انخفاض الصحة المالية، وقد يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي إلى زيادة احتمال التخلف عن السداد والإسراع في التمويل.
٥. تعد بحوث ملاءمة القيمة مهمة لمعدي المعايير المحاسبية فهي تقدم افكاراً مهمة حول المسائل والمجالات المحاسبية، كما يمكن أن توفر اجابات مهمة تخدم الأطراف المهنية والاكاديمية والمنظمات المهنية المسؤولة عن صياغة المعايير من خلال الاستفادة من النتائج التي يتم التوصل لها، فهي تعد سمة أساسية من سمات جودة المعلومات المحاسبية، إلى جانب التطبيق العملي لأركان نظرية المحاسبة في التحقق من ملائمة الأرقام المحاسبية وموضوعيتها، وكذلك تسهم في تفسير قيمة الشركة أو التغيرات التي تطرأ عليها.

المحور الثاني: تأثير اليات حوكمة الشركات في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية

يتضمن هذا المحور تأثير اليات الحوكمة في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية:

١. **تأثير آلية مجلس الإدارة على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية:** أن آليات الحوكمة القوية ترتكز على مجلس الإدارة لأنه لديه واجب ائتماني لحماية استثمارات المساهمين مما يضمن تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين وعدم إساءة استخدام رأس المال، وتهدف هذه الآلية إلى معرفة مدى تأثر

ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بخصائص مجلس الإدارة. فآليات الحوكمة تقيد السلوك الانتهازي للإدارة مما يجعل المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية وملائمة للأطراف الخارجية. واستناداً إلى الأدبيات فأن الشركات ذات الخصائص الفعالة لمجلس الإدارة تقوم بإنتاج تقديرات أكثر دقة وبالتالي الإفصاح عن المزيد من المعلومات الأكثر قيمة وملائمة مما يضفي طابع الإفصاح والشفافية للعمليات التي تقوم بها الشركات، حيث تتمثل الشفافية في أن تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات المتممة على النحو الذي يؤدي إلى تحسين الإفصاح في القوائم المالية بالإضافة إلى تقليل عدم تماثل المعلومات وتحقيق رقابة جيدة وبالتالي منع السلوك الانتهازي للإدارة (Krismiaji & Surifah, 2020: 194).

أما فيما يخص خاصية حجم المجلس واثره على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، ترى دراسة (غريب، ٢٠٢٠: ٦٧) إلى أن الحجم المناسب لمجلس الإدارة يتوقف على فاعلية الحجم في الرقابة، فقد يكون الحجم الأصغر لمجلس الإدارة أكثر فاعلية وأفضل لسهولة اتخاذ القرار مما يحقق جودة التقارير المالية وتحسين ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، بينما مجلس الإدارة الأكبر حجماً يكون أقل فاعلية وقد يعاني من تباطؤ عملية صنع القرار مما يسبب بعدم ملائمة وجودة المعلومة المحاسبية المقدمة لعدم تقديمها في الوقت الملائم، وبسبب ما توصلت إليه بعض الدراسات من وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة واحتمالية التلاعب في التقارير المالية. فأن تحديد حجم مجلس الإدارة يعتبر أداة رقابية فعالة على سلوك الإدارة والحد من تصرفاتها الانتهازية مما يحسن ملائمة المعلومة والحد من ممارسة إدارة الأرباح من خلال عمل لجأن خاصة للرقابة لأن زيادة عدد مجلس الإدارة لا يساهم في زيادة الرقابة بل يسبب ملكية إدارية تسبب مشاكل في التواصل والتنظيم. فأشارت دراسة (Balagobei, 2018: 123) التي اختبرت تأثير حوكمة الشركات على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين إلى أن هناك تأثير كبير لحجم مجلس الإدارة على ملاءمة قيمة المعلومات لمحاسبية، كما أشارت إلى أن الشركات التي تتمتع بحوكمة قوية تكون المعلومات المحاسبية فيها ملائمة وذات قيمة كبيرة. وكذلك هناك دراسات لديها نتائج مختلطة، إذ أشارت دراسة (Ikram, 2016: 1) إلى أن حوكمة الشركات لها تأثير كبير على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، اي أن حجم مجلس الإدارة له تأثير إيجابي وهام على ربحية السهم وتأثير ضئيل على القيمة الدفترية للسهم. في حين أشارت دراسة (Linda, 2018: 142) إلى أن حجم المجلس له تأثير إيجابي على ربحية السهم، وتأثير سلبي على ملاءمة القيمة الدفترية للسهم.

٢. **تأثير الملكية الإدارية في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية:** اشارت دراسة (Juhmani, 2017: 22- 41) الى ان الملكية الإدارية مفيدة لتقليل الإجراءات الانتهازية التي يتخذها المديرون تجاه الشركة. لذلك، من المتوقع أن تؤدي جميع الأنشطة التي يقوم بها المديرون إلى زيادة قيمة الشركة، وكذلك يمكن للملكية الإدارية العالية أيضًا أن تخلق دفاعًا للمديرين لتوفير المنافع الشخصية وتحفيزهم لزيادة قيمة الشركة. آما دراسة (Usman et al., 2017: 33 -47) فقد اشارت الى ان مستوى الملكية عندما يكون فوق 5% يمكن للمدير التصرف وفقًا لمصلحته لأنه يشعر أن لديه دفاعًا كافيًا، وسيكون لهذا الموقف بالتأكيد تأثير على المعلومات المحاسبية. وفي المقابل، سوف يتحسن مستوى وجودة المعلومات التي تم الكشف عنها، لأن المديرين الذين لديهم عدد كبير من الاسهم في الشركة سوف يتوافقون مع قواعد الافصاح القياسية ويصدرون المزيد من

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (1): 285-300
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.1.15

المعلومات المحاسبية. وكذلك اكدت دراسة (Linda, 2018: 142) الى ان الملكية الإدارية لها تأثير إيجابي على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية لكل من الأرباح والقيمة الدفترية للأسهم.

٣. **تأثير التدقيق الخارجي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية:** يعد التدقيق الخارجي في نظر العديد مِن الجهات الرسمية وأجهزة الرقابة أداة فعالةٍ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، ووسيلة يمكن مِن خلالها المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، لكونهِ يحد مِن التعارض بين المالكين وإدارة الشركة، فضلاً عن ذلك، يحد مِن مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، لذا إن ممارسة التدقيق مِن قبل مدقق خارجي يتمتع باستقلالية وحياد يعد مِن أهم الوسائل التي تضمِن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمِنها التقارير المالية المِنشورة (التميمي، ٢٠٢٠: ٦٩). كما اشارت دراسة (غريب، ٢٠٢٠: ٩٥) الى ان آلية التدقيق الخارجي تعتبر من أهم آليات الحوكمة، والتي إذا تم تطبيقها مع توفير دعم استقلالية مراقب الحسابات فإنها سوف تؤدي إلى زيادة فاعلية عملية التدقيق من خلال إبداء رأي فني محايد على تقرير الإدارة وعن مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة، وكذلك خضوع مراقب الحسابات للمساءلة أمام لجنة التدقيق والمساهمين فيما يتعلق بأداء عملية التدقيق وبذل العناية المهنية الواجبة وبالتالي فإن ضمان أداء عملية التدقيق بجودة عالية تؤدي إلى تحسين وجودة أداء أعمال مراقب الحسابات مما يضفي زيادة الثقة على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي صحة القوائم المالية وملائمة معلوماتها.

ويرى الباحثان من خلال ما سبق بأن هناك تفاوت وعدم اتساق بين النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة التي تربط اليات حوكمة الشركات مع ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

المحور الثالث: الجانب العملي

قياس المتغيرات واختبار الفرضية:

اولاً. قياس المتغيرات: تتمثل متغيرات البحث بالآتي:

١. **حوكمة الشركات:** تعد حوكمة الشركات متغير مستقل يتم قياسها من خلال الياتها المتمثلة ب (مجلس الادارة، الملكية الادارية، التدقيق الخارجي)، علماً ان الية مجلس الادارة يتم قياسها من خلال خاصية (حجم المجلس) وكما في الجدول الاتي:

الجدول (٢): مقاييس حوكمة الشركات

حوكمة الشركات (CG)		
ت	الآليات	مؤشرات القياس
١	مجلس الادارة	عدد اعضاء مجلس الادارة
٢	الملكية الادارية	نسبة الاسهم التي يمتلكها (اعضاء مجلس الادارة والمفوضين)
٢	التدقيق الخارجي	يتم قياسه من خلال معدل دوران المدقق بالاعتماد (0, 1)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

٢. **ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية:** تعد ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية متغير تابع ويتم قياسها باستخدام أنموذج السعر (Ohlson, 1995)، اذ يستخدم هذا النموذج لقياس القدرة التفسيرية لمعامل التحديد R^2 من انحدار المعلومات المحاسبية كمتغير مستقل على متوسط سعر السهم كمتغير تابع، وأن هذا الإجراء يحدد ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية عند نقطة زمنية محددة، وفيما يلي أنموذج القياس:

$$P_{it} = \alpha_{it} + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVS_{it}$$

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (1): 285-300
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.1.15

ثانياً. تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

١. **التحليل الوصفي:** تم اجراء التحليل الوصفي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك بهدف التوصل إلى قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وأعلى قيمة وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة، وظهرت النتائج كالاتي:

الجدول (٣): الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وأعلى قيمة وأدنى قيمة

المتغيرات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أعلى قيمة	أدنى قيمة
القيمة السوقية	3.728	2.392	15.000	0.230
الأرباح	0.860	1.473	4.193	0.954
القيمة الدفترية	0.341	0.172	1.582	0.000
حجم مجلس الإدارة	2.037	7.262	14.000	5.000
الملكية الادارية	0.250	0.303	0.719	0.000
التدقيق الخارجي	0.492	0.619	1.000	0.000
N	42			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

تشير نتائج الجدول (٣) أعلاه أن الوسط الحسابي لمعامل القيمة السوقية للسهم بلغت (2.392)، وانحراف معياري قدره (3.728)، فيما بلغت أعلى قيمة لسعر السهم (15.000)، وأدنى قيمة له (0.230)، في حين حققت الأرباح وسط حسابي قدره (1.473) للسهم، وبانحراف معياري قدره (0.860)، فيما بلغت أعلى قيمة لعائد السهم (4.193)، وأدنى قيمة له (0.954). أما فيما يخص القيمة الدفترية فحققت وسط حسابي قدرة (0.172)، وبانحراف معياري قدره (0.341)، فيما بلغت أعلى قيمة للقيمة الدفترية (1.582)، وأدنى قيمة (0.000) للسهم.

اما فيما يخص حوكمة الشركات تشير نتائج الجدول أعلاه أن مجلس الإدارة حقق وسط حسابي قدره (7.262) وهذا يدل على أن غالبية الشركات عينة الدراسة عدد أعضاء مجلس ادارتها قد تجاوز السبعة أعضاء وهو عدد يفي بمتطلبات الحوكمة الجيدة، بينما كأن الانحراف المعياري لمجلس الإدارة يمثل نسبة (2.037) وهو انحراف قليل عن الوسط الحسابي بمعنى أن ألتباين بين الشركات حول مجلس الإدارة قليل جداً وهذا شيء إيجابي. أما ألملكية الادارية فحققت وسط حسابي قدره (0.303)، وانحراف معياري (0.250) وهو تباين قليل نوعاً ما عن الوسط الحسابي، بينما كأنت أعلى نسبة للملكية الادارية في الشركات عينة الدراسة (0.719)، وأقل نسبة (0.000) كنسبة ملكية. في حين حقق التدقيق الخارجي وسط حسابي قدره (0.619) وانحراف معياري (0.492) وهو تباين قليل عن الوسط الحسابي، اي أن ألتباين بين الشركات قيد الدراسة حول هذه الفترة هو قليل، كما كأنت أعلى نسبة تدقيق (1.000)، وأقل نسبة (0.000).

٢. **اختبار التداخل الخطي:** للتحقق من التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة، قام الباحثان باحتساب مقياس (Collinearity Statistics)، عن طريق معامل (Tolerance)، لكل متغير، ومن ثم ايجاد معامل تضخم التباين Variance inflation Factor (VIF) ايضاً لكل متغير لاكتشاف ما إذا كانت البيانات تعاني من التعدد الخطي أم لا. إذ يشير (جاسم واخرون، ٢٠٢١)، إذا كانت قيمة VIF> 10، فهذا يعني أن هناك تعدد خطي عالي بين متغيرات الدراسة. وتشير النتائج الواردة في الجدول (٤) إلى أن قيم VIF هي أقل بكثير من القيمة المقبولة للـ (10). وهذا يعني أن التعددية الخطية ليست مشكلة في هذه الدراسة.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (1): 285-300
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.1.15

الجدول (٤): اختبار التعدد الخطي بين متغيرات الدراسة

Collinearity Statistics		Variables
VIF	Tolerance	
3.611	0.277	الارباح
9.891	0.101	القيمة الدفترية
6.019	0.166	حجم مجلس الادارة
1.37	0.73	الملكية الادارية
1.543	0.648	التدقيق الخارجي
المتغير التابع: القيمة السوقية		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

٣. اختبار الفرضية: يعرض الباحثان ضمن هذه الفقرة اختبار الفرضية الرئيسية التي تم تحديدها ضمن منهجية البحث، مع عرض الجداول الاحصائية فيما يتعلق بالنتائج، وتوضيح تأثير المتغيرات مع بعضها وتفسير لكل هذه التأثيرات، وسيسبق هذا الاختبار قياس ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية للشركات عينة البحث وفقاً لنموذج السعر (Ohlson, 1995)، ومن خلال المعادلة الاتية:

$$MVS= a + \beta_1 BVS + \beta_2 EPS$$

ومن خلال هذا النموذج سيتم قياس ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية بالاعتماد على معامل التحديد (R^2)، وكما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول (٥): نموذج قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية

المتغيرات	المعامل		قيمة إحصاءة (T)	القيمة المعنوية (Sig.)
القيمة الدفترية	$ß_1$	0.543	1.615	0.114
الارباح	$ß_2$	9.223	10.878	0.000
الثابت	α	0.005	0.012	0.991
الخصائص العامة لنموذج الانحدار				
P-Value	**F**		**R^2**	**Correl**
0.000	132.595		0.872	0.934

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يتبين من الجدول (٥) اعلاه ان قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.872) مما يدل على ان القيمة الدفترية (BVS)، وربحية السهم (EPS) في الشركات العراقية تفسر ما يقارب (87%) من التغيرات التي تحدث في متوسط سعر السهم. ويدعم ذلك قيمة معامل (Bata) التي تشير إلى وجود تأثير لمتغير القيمة الدفترية لحقوق الملكية التي بلغت (0.543) إلا ان ذلك التأثير غير معنوي على الرغم من ارتباط ذلك المتغير مع قيمة الاسهم، اما بالنسبة لمتغير ربحية السهم تبين ان له تأثير بمقدار (9.223) ويعد معنوياً عند مستوى (0.000).

اما فيما يخص اختبار فرضية البحث التي تم تحديدها في منهجية البحث وهي كالاتي:

الفرضية الرئيسة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لآليات حوكمة الشركات في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، يمكن توظيف نموذج الانحدار الخطي للتحقق من صحة الفرضية الرئيسية وباستخدام المعادلة الاتية:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/3/2022); Vol. 18, No. 57, Part (1): 285-300
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.57.1.15

MVS= a + BVS + EPS + Board size + Ownership + Audit + e

اذ ان:

MVS = القيمة السوقية للسهم

BVS = القيمة الدفترية للسهم

EPS = الارباح للسهم الواحد

Board size = حجم مجلس الادارة

Ownership = الملكية الادارية

Audit = التدقيق الخارجي

α = الثابت

ويعرض الجدول (٦) الاتي النتائج الاحصائية التي تم الحصول عليها من البرنامج الاحصائي (SPSS) بعد توظيف معادلة الانحدار اعلاه لتقدير تأثير اليات الحوكمة في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

الجدول (٦): تأثير اليات الحوكمة في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية

المتغيرات	المعامل		قيمة إحصاءة (T)	القيمة المعنوية (Sig.)
القيمة الدفترية	$ß_1$	1.060	2.535	0.016
الارباح	$ß_2$	5.298	2.996	0.005
حجم مجلس الادارة	$ß_3$	0.598	2.606	0.013
الملكية الادارية	$ß_4$	0.205	0.240	0.812
التدقيق الخارجي	$ß_5$	0.597	1.309	0.199
الثابت	α	-4.856	-2.743	0.009
الخصائص العامة لنموذج الانحدار				
P-Value	F		R^2	.Correl
0.000	68.242		0.905	0.951

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يتبين من الجدول (٦) اعلاه ثبوت معنوية نموذج الانحدار، اذ بلغت إحصاءة (F) قيمة قدرها (68.242) وهي معنوية بمستوى (0.000)، وهو اقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.05) مما يعني ان النموذج لديه قدرة تفسيرية فيما يتعلق بالعلاقة بين اليات الحوكمة وملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، ويدعم ذلك قيمة معامل التحديد (R^2) اذ بلغت قيمة (0.905) مما يدل على ان اليات الحوكمة تفسر ما يقارب (90%) من التغيرات التي تحدث في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية. كما يتبين من الجدول اعلاه ثبوت معنوية معامل الانحدار لتأثير مجلس الادارة في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، اذ بلغت قيمة (T) لمتغير مجلس الادارة (2.606) وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.013) مما يدل على وجود تأثير لمجلس الادارة في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، وان هذا التأثير ايجابي بدلالة القيمة الموجبة لمعامل الانحدار البالغة (0.598). اما فيما يخص الملكية الادارية يتبين من الجدول اعلاه عدم ثبوت معنوية معامل الانحدار لتأثير الملكية الادارية في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، اذ بلغت قيمة (T) لمتغير الملكية الادارية (0.240) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة (0.812) مما يدل على عدم وجود تأثير للملكية الادارية في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية. وكذلك الحال للتدقيق الخارجي بينت

النتائج عدم ثبوت معنوية معامل الانحدار لتأثير التدقيق الخارجي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، اذ بلغت قيمة (T) لمتغير التدقيق الخارجي (1.309) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة (0.199) مما يدل على عدم وجود تأثير للتدقيق الخارجي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، ويتبين من ذلك ان توظيف الية مجلس الادارة في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية يزيد من درجة ملاءمة القيمة بنسبة (٣,٣%)، وبناءً على ذلك يتم قبول الفرضية جزئياً.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. أظهرت نتائج البحث أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لجميع الشركات عينة الدراسة تتمتع بدرجة عالية في ملاءمة القيمة وفقاً لنموذج السعر (Ohlson, 1995).
٢. بالنسبة لآليات الحوكمة فأن النتائج تشير إلى أن غالبية الشركات عينة الدراسة لها مجلس ادارة يتكون من سبعة اعضاء، وهو عدد يفي بمتطلبات الحوكمة الجيدة. وكذلك اظهرت النتائج ان غالبية الشركات لديها ملكية ادارية عالية، مما يعني ان غالبية الاسهم مستثمرة من قبل مجلس الادارة وهذا مؤشر جيد في حوكمة الشركات. اما فيما يخص التدقيق الخارجي اظهرت النتائج ان معدل دوران المدقق الخارجي منخفض جداً في الشركات عينة الدراسة.
٣. اظهرت النتائج ان حوكمة الشركات لها تأثير جزئي في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، اذ تبين ان مجلس الادارة له تأثير ايجابي وذو دلالة معنوية في ملاءمة القيمة. بينما اظهرت النتائج ان الملكية الادارية والتدقيق الخارجي ليس لهما تأثير على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة قيام هيئة الاوراق المالية، بإلزام كافة الشركات العراقية المقيدة ضمن قانون الشركات بتطبيق القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية لحكومة الشركات، وأن توقف تداول أسهم الشركات غير الملتزمة بهذه القواعد الضوابط، وذلك لضمان الحفاظ على أموال المساهمين.
٢. نتيجةٌ لدور المعايير الدولية في زيادة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية مقارنتاً مع ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المعدة وفق المعايير المحلية التي اجريت في العديد من الدراسات، ينبغي من هيئة الأوراق المالية ومجلس المعايير المحاسبية والرقابية والجهات والهيأة التنظيمية ذات العلاقة بتكثيف الجهود للتحول من المعايير المحلية الى المعايير الدولية وما يرافق ذلك من إقامة دورات تدريبية و ورش لرفع كفاءة معدي القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية وتمهيدا لتحويل كافة القطاعات لمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي لازالت تعتمد المعايير المحلية الى المعايير الدولية.
٣. ضرورة دراسة العوامل الاخرى التي قد تؤثر على ملاءمة قيمة ألمعلومات المحاسبية في بيئة الشركات العراقية، بهدف التعرف أكثر على ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، وكذلك مدى الاستفادة منها في تحديد قيمة الشركة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية

أ. الرسائل والأطاريح العلمية:

١. السفان، ميثم بدر بعيوي، (٢٠١٦)، تأثير ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٢. انشاصي، رولا عبد المجيد محمد، (٢٠١٥)، دور حوكمة الشركات في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقيه على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين.
٣. التميمي، عمر عبدالله ياسين، (٢٠٢٠)، تأثير جودة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات: دراسة استطلاعية في عينة من المصارف الدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
٤. الزحيم، علاء جميل مكط، (٢٠١٥)، دور اليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ١، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
٥. زيني، حسين زهير عبد الأمير، (٢٠٢٠)، تكامل الافصاح عن منوذج الاعمال مع الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي وتأثريه في ملاءمة قيمة المعلومات للمستثمرين، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٦. شنشول، محمد حيدر محمد، (٢٠١٩)، قياس تأثير القدرة الادارية في ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٧. عبدالله، فواز نجم، (٢٠١٩)، دور المحاسبة القضائية في تعزيز آليات حوكمة الشركات، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
٨. غريب، رشا ابو بكر غازي، (٢٠٢٠)، دور آليات الحوكمة في تحسين ملائمة معلومات هيكل القياس الهرمي للقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) دراسة تطبيقية، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.

ب.الدوريات:

١. الجزراوي، إبراهيم محمد علي، خضير، بشرى فاضل، (٢٠١٤)، تقويم حوكمة الشركات والياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية بحث تحليلي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٠، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد- العراق.
٢. بله، سيد عبدالرحمن، (٢٠١٣)، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، المجلة العربية الاقتصادية والتجارية، العدد٨.
٣. جبر، شذى عبدالحسين، عبيد، فداء عدنان، (٢٠١٩)، دور حوكمة الشركات في حماية حقوق المستثمرين: دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد ١١، العدد ١.
٤. سلمان، علي حسين، جبار، ناظم شعلان، (٢٠١٧)، تطبيق اليات حوكمة الشركات وأثره على مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة الدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٨، الجزء الأول، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
٥. علي، الاء غالب، جاسم، اسماء نعمان، ابراهيم، افاق ذنون، (٢٠٢٠)، محددات حوكمة الشركات في ظل الازمة المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ١، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Dissertation & Thesis:

1. Ikram, Z., (2016), Corporate Governance and Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Pakistan. Master Thesis, University of Science and Technology, Islamabad.
2. Linda, (2018), the analysis of corporate governance on the value relevance of accounting information. Master Thesis, Universitas Atma Jaya Yogyakarta.

B. Periodicals:

1. Alali, F. A., & Foote, P. SH., (2012), the value relevance of international financial reporting standards: Empirical evidence in an emerging market. The international journal of accounting, Vol.47 (1).
2. Balagobei, S., (2018), Corporate Governance and Value-Relevance of Accounting Information of Listed Hotels and Travels in Sri Lanka. Asia-Pacific Management Accounting Journal, Vol.13 (2).
3. Fiador, V. O., (2013), Corporate governance and value relevance of financial information: evidence from the Ghana Stock Exchange. Corporate Governance, Vol.13 (2).
4. Juhmani, O., (2017), Corporate governance and the level of Bahraini corporate compliance with IFRS disclosure. Journal of Applied Accounting Research, Vol.18 (1).
5. Kargin, S., (2013), the Impact of IFRS on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Turkish Firms. International Journal of Economics and Finance, Vol.5 (4).
6. Krismiaji, K. & Surifah, S., (2020), Corporate governance, compliance level of IFRS disclosure and value relevance of accounting information-Indonesian evidence. Journal of International Studies, Vol.13 (2).
7. Ohlson, J. A., (1995), Earnings, book values, and dividends in equity valuation. Contemporary accounting research, Vol.11 (2).
8. Sharma, N., (2017), Corporate Governance Mechanisms in India. International Journal of Advance Research and Development, Vol.2 (5).
9. Usman, A. B., Amran, N. A. & Shaari, H., (2017), The effect of corporate governance mechanisms on the valuation of comprehensive income reporting in Nigeria, Malaysian Management Journal, Vol.21.

C. Others:

1. Adrian Cadbury, (1992), Report of the committee on the financial aspects of corporate governance/code of the best practice-Gee and Co. Ltd, first published, London, UK.
2. Aluchna, M. & Idowu, S. O., (2017), Responsible Corporate Governance: Towards Sustainable and Effective Governance Structures, Springer.
3. IFC., (2017), International Finance Corporation. World Bank Group. ifc.org/corporate governance.
4. OECD, (2018), Corporate Governance-Business key messages. The Business and Industry Advisory Committee to the OECD.